**المحاضرة الثالثة: نشأة وتطور علم السياسة**

**1 -نشأته:**

 علم السياسة هو علم قديم كل القدم، وفي نفس الوقت هو علم حديث كل الحداثة، فأما ما يتعلق بقدمه فهو مرتبط بجذوره الفكرية التي تعود الى كتابات ومؤلفات أفلاطون وأرسطو القديمة، اللذان بحثا في الظواهر السياسية، كما يفعل علماء السياسة اليوم، حيث تفرغ أرسطو تفرغا ذهنيا كاملا، لدراسة النظم الدستورية السائدة في عصره، وقام بتصنيفها، ثم دراستها دراسة منهجية، قائمة على المقارنة الشبيهة بالدراسات المعاصرة. ولذلك اعتبر أرسطو بمثابة الأب المؤسس لعم السياسة، عندما وضع أسسه، وحدد قواعده، ورسم حدوده، ونطاقه واكتشف مادته التحليلية.

وفي نفس السياق، نعتبر أن الانطلاقة الفعلية لعلم السياسة، قد كانت مع ميكافيللي وهوبز، حيث يُصنَفان أيضا بأنهما أول من أسس لعلمية السياسة، وذلك عندما ركزا على فصل الأخلاق عن السياسة، حيث اشتغلا بدراسة الظواهر السياسية، وفي مقدمتها الدولة والسياسة بعيدًا عن القيم الإنسانية المثالية كالعدالة والديموقراطية.

 إذن بهذا المعنى فإن علم السياسة، هو قديم قِدم الفكر الذي تناول الظاهرة السياسية، وتعود ولادته الأولى الى أكثر من 2500 سنة، وعلى الرغم من هذا القدم فإن علم السياسة بالمعايير العلمية والمنهجية الحديثة، هو علم حديث، لا يمت بأية صلة مع علم السياسة القديم والذي عرفه أرسطو وميكافيللي.

**مع بروز الثورة السلوكية**، نجح علماء السياسة في فصل علم السياسة بعيدًا، عن تأثير العلوم الإنسانية والاجتماعية التي كانت تسيطر عليه حتى وقت قريب، بمفاهيمها ومناهجها، بوصفه فرع من فروعها البحثية، حيث تمكن علم السياسة خلال هذه الفترة من الاستقلال بنفسه كعلم قائم بذاته، يستعين بمادته الخاصة ومنهاجه المتفرد، وشكلت هذه الحادثة العلمية تحولاً رئيسيًا في علم السياسة، الذي لم يكن له أي وجود قبل حوالي نصف القرن، لذلك فإنَ علم السياسة هو علم حديث بل هو أحدث العلوم، وليس أقدمها وهو آخر العلوم وليس أولها.

بالرغم من أنَ المحطات السابقة، قد ساهمت في بلورة علم السياسة كعلم قائم في حد ذاته، إلَا أنَه لا يمكن تحديد نشأة هذا التخصص، بعيدًا عن الجوانب والمعايير الشكلية المرتبطة، ببدء استخدام مصطلح [علم السياسة]، أو بدء تدريسه كاختصاص أكاديمي في المعاهد والجامعات، حيث دخل علم السياسة إلى الجامعات، واعترفت به كليات الحقوق كاختصاص مكمل للقانون الدستوري أو إلى فروع القانون العام إجمالًا.

 ظهر علم السياسة لأول مرة، في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الامريكية في عام 1880، حيث تم تشكيل المدرسة الأولى للعلوم السياسية، ثم في سنة 1857تم تعيين فرانسيس ليبر، كأستاذ لمادة تاريخ علم السياسة، وكان التساؤل الرئيسي حول مدى اعتبار علم السياسة، اختصاص يقترب أو يتداخل مع القانون والاقتصاد والتاريخ؟ لذلك خيم التعارض في وجهات النظر، حول ما إذا سوف يطلق على هذا الاختصاص تسمية، علم السياسة، أم العلوم السياسية؟ وما إذا كان سيدرَس تحت طائل العلوم القانونية، باعتباره فرع من الفروع القانونية، ومكملة للقانون الدستوري، أو أنها مبنية على التاريخ، ولا تستطيع الاستغناء عنه كمادة فكرية ومرجعية.

**2-تطور علم السياسة:**

شهد علم السياسة الكثير من التحولات، ومر في تاريخه القديم والحديث بأكثر من مرحلة، حيث لم يستقر حتى الآن على مادة تحليلية واحدة، بل ما يزال يبحث عن نظرية سياسية عامة، وانشغل وارتبط بأكثر من منهجية وطرائق للبحث، لكن يمكن أن نعدد أهم التطورات التي طالت هذا الاختصاص في عنصرين أساسيين هما:

1. **التطور من حيث الموضوع (المادة التحليلية)**

سبق لنا الإشارة إلى أنَ تطور علم السياسة قد مر بعدة مراحل، ساهمت كل منها في بلورة مادته وموضوعه البحثي، مما أضفى نوع من الحركية، على مواضيع هذا التخصص العلمي، حيث لم يستقر على متغير واحد، بل ظل يتنقل من مادة إلى أخرى.

**المرحلة الأولى: المرحلة الفلسفية (علم السياسة كعلم السعادة)**

بدأت هذه المرحلة خلال القرن 05 ق.م كان علم السياسة فيها أقرب الى كونه علم السعادة من علم السياسة، فقد كانت السعادة، وليست السياسة هي غاية الفكر والممارسة السياسية، وهي الظاهرة الجديرة بالدراسة والتحليل، وهي مادة وموضوع هذا العلم، الذي كان يبحث في شروط تحقيق السعادة والعدالة.

**المرحلة الثانية: المرحلة الواقعية (علم القيادة)**

وتبدأ هذه المرحلة من القرن 16(بداية عصر التنوير)،ـ حيث انتقل التركيز فيها من السعادة الى القيادة، وأصبح هذا العلم أقرب الى كونه علم القيادة من علم السياسة، حيث انتبه الباحثون الى أن السياسة بالرغم من اتساعها وتغلغلها، إلاَ أنَ القليل فقط من الأشخاص من يمارسها، فهي وحتى في المجتمعات الديمقراطية، ما تزال حكرًا على النخب السياسية وليست من اختصاص العامة.

**المرحلة الثالثة: المرحلة القانونية (علم السيادة)**

في هذه المرحلة انتقل التركيز من القيادة الى السيادة، وسمي هذا العلم بعلم السيادة، كظاهرة سياسية ميزت أهم معالم عصر الدولة، وأصبحت الشغل الشاغل لعلماء السياسة، في عصر الدولة القومية الذي امتد خلال القرن 19والجزء الأكبر من القرن 20، ويرجع السبب الى ارتباطها بسلطة، وسيادة الملوك في فترة زمنية، ثم بسلطة وسيادة الدول في مرحلة لاحقة.

**ملاحظة:** خلال كافة المراحل السابقة، ظل علم السياسة ضائعًا وباحثًا عن مادته الأولى، إلى أنْ وجد ضالته بعد العودة الى السياسة، وأصبح يُعرف بما ينبغي له أنْ يعرف به، كعلم مستقل بذاته يركز على السلوك السياسي، وهنا برز تأثير المرحلة السلوكية.

**المرحلة الرابعة: السلوكية (علم السياسة).**

وتمتد هذه المرحلة من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى نهاية الستينات، أصبح فيها علم السياسة يركز على ثوابت السياسة، ويدرس الظواهر السياسية، دراسة منهجية وتحليلية وموضوعية، حيث ساعد هذا التيار علم السياسة في التركيز على تحليل السلوك السياسي، الذي يفترض وجوده ضمن نظام، يكون فيه محكومًا بقوانين وضوابط تؤثر فيه ويتأثربها.

يعتقد التيار السلوكي أن مهمة علماء السياسة هي اكتشاف هذا الانتظام في السلوك الإنساني، عبر دراسته دراسة كمية واحصائية، وذلك من خلال تحرير الدراسات السياسية من الدراسات الفلسفية والتاريخية والقانونية، واستعارة المنهج المستخدم في الدراسات التطبيقية، اهتم السلوكيون بالسلوكيات المتكررة وليست الفردية، حيث يقوم البناء النظري على القدرة على التعميم، وإطلاق الأحكام العامة التي تكون تحليلية وليست معيارية أو وصفية أو تفسيرية.

1. **التطور من حيث المناهج (أدوات التحليل)**

قبل انتشار المناهج التحليلية الحديثة التي برزت مع الثورة السلوكية، كان المنهج المعتمد هو المنهج الكلاسيكي والمنهج التقليدي، الذي ظل يربط ما بين الأخلاق والسياسة منطلقًا، من فرضية سكون الظاهرة السياسية الستاتيكية (statique)، بمعنى أنَ الظاهرة السياسة هي ظواهر ثابتة وغير متحركة.

1. **المنهج الكلاسيكي:**

ساد هذا المنهج خلال المرحلة الفلسفية، حيث ارتبطت السياسة بالفلسفة السياسية، التي تدرس الأزمات السياسية بالتركيز على مسبباتها ونتائجها، لكنه قدم لنا تصورات كبرى مثالية (حلول مثالية)، بأسلوب فلسفي تأملي من منطلق البحث عن القيم ضمن ما يجب أن يكون، وبدأت فيه المعرفة من مقدمات ميتافيزيقية، ومع بروز تيارات الفكر الكنسي المسيحي تحول المقدمات المنهجية الى مقدمات دينية مرتبطة باللاهوت، بمعنى تفسير أسباب حدوث الظواهر السياسية بقوى كخفية تأليه الحكام، وما ينجر عنها من تقديس قرارات المؤسسات الدينية، واضفاء شرعية على تدخل الرجال الدين (الكهنة وخدام المعابد وحتى السحرة) في الحياة السياسية.

**2 -المنهج التقليدي:**

 انحسر المنهج الكلاسيكي مع انحصار سيطرة الفلسفة على علم السياسة، ومع حصول الشرخ بين الفلسفة و باقي العلوم، وبالضبط عندما أصبح المفكرون أكثر جدية، في معالجة القضايا السياسية، ضمن قالب ما هو كائن، حيث لم تعد الدراسات السياسية، تعنى بأسلوب الوصفات والحلول التأملية للمشاكل الطارئة كالثورات، قضايا المواطنة، عندها برز المنهج التقليدي، الذي استمد حضوره من علاقة علم السياسة بالقانون و التاريخ، وينقسم هذا المنهج إلى:

1. **الواقعيون:** برزوا خلال القرن 16 ويأتي على رأسهم مكيافيللي، و يحسب لصالح هذا الاتجاه أنَ أنصاره قد انطلقوا من مقدمات واقعية عكس سابقيهم، لكن لا يمكن وصف إسهاماتهم بالعلمية، نظراَ لعدم استخدام المنهج العلمي التجريبي.
2. **القانونيون:** ظهر هذا الاتجاه مع نجاح الثورة الفرنسية، التي كان من إفرازاتها، أنَ الشعب هو مصدر السلطات، لكن يحكمه وينظمه القانون، أما من الناحية المنهجية، فعلى الرغم من أنَ الدراسات القانونية، قد أبقت على معادلة دراسة، ما يجب أنْ يكون وليس ما هو كائن، إلَا أنَ من **إيجابيات** هذا المنهج، أنَهُ قد ساعد الدراسات السياسة على التركيز على موضوع الدولة والحكومات والمؤسسات الرسمية. حيث انشغل علم السياسة خلال هذه الفترة، بالبحث في تفاصيل عمل المؤسسات الرسمية و خاصة البرلمانية، أما فيما يتعلق **بسلبيات،** اعتماد الدراسات السياسية على التحليلات القانونية الجامدة، فقد تجلت في تجاهل دراسة وتحليل كل ما هو خارج القانونية أو الدستورية، مما جعله منهجًا منحازًا علميًا للبعد المؤسساتي على حساب بقية الأبعاد الأخرى، حيث يرى أنه( لا توجد ظواهر سياسية قابلة للتحليل خارج الأطر الدستورية). هذا إلى جانب تقديم تفسيرات للتفاعلات السياسية الداخلية أو الخارجية على أسس قانونية، بمعنى لا تعدوا عن كونها مجرد مجموعة من الحقوق وتقابلها مجموعة من الواجبات. إنَ التركيز على البعد القانوني فقط في دراسة وفهم الظواهر السياسية، قد أثبت ضعف هذا التيار، الذي ركز بدوره على الوصف بدل التحليل والبحث.
3. **الفلسفة الوضعية(الوضعيون).**

 ظهرت الفلسفة الوضعية خلال القرن19، كما حددها "أوغيست كونت" الذي اتخذ من كلمةpositive أساسا لها وأحدث (القطيعة مع الفكر اللاهوتي)، أي الانطلاق من كل ما يركز على الدقة والواقع و اليقين، وتجنب احتكام الدولة ومؤسساتها وأفرادها إلى جانب المختصين بدراسة الظواهر السياسية إلى الميتافيزيقية واللاهوت، بحثًا عن إجابات لا يمكن إيجادها في هذه الأخيرة، لأن القضايا السياسية تنتمي إلى مجال العلوم والمعرفة، وليس إلى الخرافة أو الأسطورة أو الدين، وهذا ما عزز من أهمية المنهج التجريبي ( الملاحظة والقياس والتجربة). فمع البداية سيطرت المدرسة الوضعية على المجهودات الفكرية و العلمية، في تلك الفترة، حيث بدأ البحث في ما هو كائن على أرض الواقع، وليس ما يجب أن يكون، هنا تأكدت استحالة المواصلة أو العودة إلى الفلسفة السياسية أو الاستعانة بالتحليل الديني أو الأخلاق (نظرة الكنسية).

**من إيجابيات النزعة الوضعية :**

* كان انتشار الفكر الوضعي بمثابة الدعوة الجماعية، التي تمخضت عنها القطيعة المعرفية الأولى، بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى: التاريخ، القانون، الفلسفة.
* التركيز على دراسة المحددات والمتغيرات العملية السياسية، وكشف العلاقات والتفاعلات بين البنى والمؤسسات المشكلة للنظام السياسي، وليس الاكتفاء فقط بالوصف القانوني أو السرد التاريخي أو التقييم الديني أو الأخلاقي.

**من سلبياتها:**

بالرغم من الثورة التي أدخلتها المدرسة الوضعية على العلوم الاجتماعية، إلاَ أنَ ما يحسب عليها، هو عدم وجود مناهج علمية حديثة ومتطورة، تتكيف مع الظاهرة السياسية التي تتسم بالتغيير وعدم الثبات، إلى جانب عدم القدرة على تعميم النتائج المتوصل إليها، وذلك لحصر نماذج الدراسة على مناطق جغرافية دون غيرها.

* **نقد المنهج التقليدي:**

من عيوب هذا المنهج أنه منهج وصفي، غارق في وصف الأبعاد التاريخية والجوانب القانونية، للنظم السياسية القائمة دون الدخول في عالم التحليل.

* هو بطبيعته منهج محافظ يهتم بالاستقرار و يبحث في العوامل المؤدية أو المحافظة على الوضع القائم (ستاتيكو). وعليه ساهمت هذه العيوب في تراجعه دون اختفائه نهائيًا، ومباشرة كان المنهج البديل جاهزًا، وأخذ الشكل السلوكي.

**3- المنهج السلوكي:**

 شكل هذا المنهج ثورة علمية وأحدث قطيعة ابستيمولوجية كاملة، مع المناهج والطرق المختلفة، حيث أضفى المزيد من العلمية على هذا الحقل المعرفي، وأهم ما أسس له هذا المنهج هو إبعاد الدراسات السياسية عن الإطار الوصفي إلى الإطار التحليلي. فمع انطلاق السلوكية من أطروحات عالم النفس الأمريكي{ واطسون} الذي رفض مدرسة التأمل الباطني الذاتي للظواهر النفسية، لأن الاعتماد على الأسلوب التأملي لا يؤدي إلى بلورة معرفة علمية، تستند إلى قواعد واضحة ومعلنة يمكن التحقق منها. أكدت السلوكية أن السلوك الإنساني هو ظاهرة قابلة للملاحظة، وبالتالي للتحليل العلمي، وتؤكد السلوكية على ضرورة استعارة المناهج التحليلية، وخاصة المنهج التجريبي من العلوم التطبيقية، وإقحامها في الدراسات السياسية، وبالتالي فإن علمية هذا التيار ممكنة ومرغوبة ولا بد من تحقيقها.

* **مسلمات التحليل السلوكي:**
* تفترض السلوكية أنَ السياسة متكونة من أجزاء مترابطة وعناصر متداخلة، تشكل الكل الاجتماعي (تؤثر وتتأثر مع وفي بعضها).
* تفترض السلوكية أنه بالرغم من وجود هذا التداخل، إلاَ أنه يمكن فرز هذه الأجزاء فرزًا ذهنيا.بمعنى: أنَ التحليل السياسي يتضمن فرز الجزء السياسي، وتمييزه عن باقي الأجزاء الأخرى، كالجزء الاقتصادي، الثقافي، القانوني ،التاريخي، النفسي، من أجل دراسته دراسة مستقلة وفهم علاقاته بتلك الأجزاء.
* يكمن الهدف من الفرز الذهني في فهم الظاهرة السياسية، وتوضيح موقعها وتقييم تأثيرها وتأثرها بالأجزاء الاجتماعية الأخرى.
* ومنه يهدف التحليل السلوكي إلى البحث عن النظرية السياسية العامة، القادرة على تحليل المعطى السياسي (شرح أسباب ودوافع السلوك السياسي). حيث لا يتوقف عند تحليل العلاقة الخارجية للظاهرة السياسية ومع باقي الأجزاء المشكلة للكل الاجتماعي فقط، بل يتعداه إلى البحث في الأجزاء المكونة للجزء السياسي الذي يتكون بدوره من أجزاء فرعية كالنخبة السياسية، الثقافة السياسية السائدة، المؤسسات السياسية الرسمية منها وغير الرسمية، والطبيعة وحجم التفاعلات بينها ومنه يتحول الجزء السياسي إلى الكل .
* **ما يحسب لصالح المنهج السلوكي :**
* ساعد على تحلل الدراسات السياسية عن الدراسات التقليدية .
* ضبط بوصلة علم السياسية على المناهج الحديثة .
* ركز على تحليل الأدوار والتفاعلات بدل دراسة البنى والهياكل .
* أطلق القطيعة الإبستيمولوجية الثانية في الدراسات السياسية عن الدراسات الاجتماعية، ( بعد القطيعة المعرفية الأولى التي دعت إليها المدرسة الوضعية)، وبذلك بشرت الثورة السلوكية، بالولادة الحديثة لعلم السياسية، كعلم مستقل قائم بذاته يتساوى من حيث المادة التعريفية أو من حيث المنهج مع بقية العلوم الاجتماعية أو حتى نظيرتها الطبيعية.
* **عيوب تطبيق المنهج السلوكي في الدراسات السياسية:**
* من حيث الموضوعات أدى التركيز على السلوك السياسي إلى تهميش ظواهر سياسية أخرى كالسلطة، الدولة، القوة، المؤسسات .
* لا يمكن تأكيد مقولة علمية علم السياسة من خلال تطبيق الطرق الكمية وتقنيات البحث الميداني.
* المغالاة في استخدام هذه الطرق التي أصبحت غاية الدراسات السياسية، بدل من التركيز على تحليل الظواهر السياسية نفسها. أصبح لكل ظاهرة سياسية تعبير رقمي (طغيان العلم على حساب السياسة).
* لم تؤدي الطرق الإحصائية إلى تحقيق أي تراكم معرفي مهم في الدراسات السياسية.
* ازدياد اعتماد علم السياسة على العلوم الأخرى ( التجريبية)، بعد أن ناضل ليفتك استقلاله من العلوم الاجتماعية والإنسانية.